

الإطار الإستراتيجي الناظم لقطاع العدالة

تمهيد

يُعتبر قطاع العدالة من أهم القطاعات وأكثرها تأثيراً على المواطن الفلسطيني، والذي يقيّم أداء السلطة من خلال علاقته بمؤسساتها بصورة عامة، ومن خلال علاقته بمؤسسات قطاع العدالة منها بصورة خاصة.

لقد واجه قطاع العدالة العديد من الصعوبات والتحديات، والتي تعود في قسم كبير منها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وتسببت جميعها في إعاقة تطوره مع مرور الوقت. ومن بين هذه العوامل، بل من أبرزها، غياب الفصل البين بين صلاحيات كل من السلطة القضائية، ووزارة العدل والنيابة العامة، وذلك بسبب غياب سيادة القانون وعدم إحترام إستقلال القضاء.

لقد كان الإصلاح، وما يزال، في سلم أولويات الأجنحة الوطنية الفلسطينية في كافة القطاعات، ويحظى قطاع العدالة من بينها بإهتمام خاص، بإعتباره من الأولويات الملحة في الوقت الراهن. إنَّ الفرصة سانحة حالياً لبناء علاقة بين الأطراف في قطاع العدالة قوامها التواصل والتكامل. وقد نجحت الجهود المتواصلة في بلورة مسار توافقي يعكس رؤيا مشتركة للنهوض بقطاع العدالة وتطويره وتحسين أدائه.

رؤية تطوير القضاء والعدالة في فلسطين 2008-2010

عملت الحكومة الفلسطينية الحالية من أجل تحقيق تخطيط إستراتيجي توافقي بين أطراف العدالة لما في ذلك من أثر مباشر على تمكينها من تحقيق ثقة الجمهور بالقضاء وتعزيز سيادة القانون في فلسطين. فالتخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة ينبغي أن يؤسس على ركيزتين أساسيتين: الأولى، مرتبطة بمبدأ سيادة القانون؛ أي خضوع جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص للقانون،

والثانية، مرتبطة بمبدأ آخر، لا يقل أهمية عن المبدأ الأول، وهو ما أكدت عليه المادة السابعة والتسعون من القانون الأساسي، والمتعلق بضرورة تحقيق إستقلال السلطة القضائية، مدعماً كذلك بالمادة الأولى من قانون السلطة القضائية والتي أضافت إليه مبدأ الفصل بين السلطات؛ خاصةً حظر تعدي السلطة التنفيذية على القضاء أو سير العدالة.

وفي سبيل تحقيق تطوير مستدام لقطاع العدالة، فإن السلطة الوطنية الفلسطينية، ووفقاً لخطة الإصلاح والتنمية، وفي إطار الالتزام بالتخطيط على نحو أكثر شمولية، فإنها تعمل مع أركان العدالة، ممثلة في السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة، على الخطط الخاصة بها، كل في نطاق إختصاصه. وإنسجاماً مع توجهات خطة التنمية والإصلاح الفلسطينية للأعوام 2008-2010، فإن التطور المنشود لقطاع العدالة لا بد وأن يرتبط بأجندة السياسات الوطنية الفلسطينية، وأن يأخذ بالإعتبار أولويات السياسة الوطنية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية المنبثقة عنها، وذلك من خلال ربطها بغايات ومحاور السياسات كما وردت في أجندة السياسات الوطنية، والعمل على تجنيد الموارد اللازمة لتنفيذها.

إنّ تعزيز العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة الثلاث ستعمل على جسر أية فجوات أو إزدواجية في الأدوار، وسترسخ مفهوم العمل في أجواء يسودها التفاهم؛ أي تعزيز نقاط الإتفاق ما أمكن. كما أن العمل في ظل هذا المفهوم سيمكن الأطراف ذات العلاقة من العمل في بيئة إيجابية تساعد على تحقيق أهداف واقعية ورؤى إستراتيجية بعيداً عن مواطن التنازع على الصلاحيات، وترتكز على مفهوم تحمل المسؤوليات في خدمة قطاع العدالة.

إن الخطة الوطنية لقطاع العدالة للعام 2008-2010 هي تلك التي تتضمن الأسس التنموية التي سيرتكز إليها توجه الإصلاح والتطوير المنشودين لقطاع العدالة والمدعومة من جميع أركانها، وفيما يلي عرض لهذه الخطة بالتفصيل:

الخطة الوطنية لقطاع العدالة 2008-2010

إن إستقرار النظام القانوني في فلسطين وتعزيز سيادة القانون وبناء علاقات تكاملية بين مؤسسات العدالة تستهدف الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وصولاً إلى تحقيق الحكم الرشيد.

ولتحقيق هذه الرؤيا، ستعمل خطة التطوير على بلوغ هدفين رئيسيين، وهما:
أولاً، تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية،
ثانياً، تقوية مؤسسات العدالة.

أولاً، تمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية

ينطلق هذا الهدف من الحاجة الماسّة إلى دعم إستقلالية القضاء، وتطوير المحاكم ونظم إدارة الدعاوى المنظورة أمامها، وذلك في سياق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية التالية:

(1) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة،

(2) ضمان محاكمة عادلة وسريعة.

(1) تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة

إرتكزت الخطة في ترسيخ إستقلال وفاعلية القضاء على تنظيم وتطوير العلاقات التكاملية بين مؤسسات العدالة، وتوفير بيئة تشريعية تعزز سبل إقرار العدالة وتعكس أفضل الممارسات الممكنة عبر إعداد الخطة التشريعية لقطاع العدالة.

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف:

أ- إعداد وثيقة تفاهم بين كلّ من السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، تتضمن تحديد أطر

العلاقة بين كل من: السلطة القضائية، وزارة العدل، النيابة العامة، وزارة الداخلية، وزارة

المالية، ديوان الموظفين العام، ديوان الرقابة العامة، ورئاسة الوزراء.

ب- بلورة تفاهمات بين كل من وزارة العدل والنيابة العامة ووزارة الصحة ووزارة الداخلية

بشأن بعض القضايا المشتركة.

ت- صياغة مذكرة تفاهم بين النيابة العامة ووزارة الداخلية بشأن العلاقة والاجراءات اليومية

لضمان محاكمة عادلة.

ث- إعداد وتطوير وتحديث التشريعات اللازمة (الخطة التشريعية)، من خلال إجراء جرد

قطاعي لتشريعات العدالة من قوانين وأنظمة ولوائح ووضع مقترحات التعديلات

للتشريعات المراد تعديلها، وكذلك إعداد دراسات حول مواءمة التشريعات مع الإتفاقيات

الدولية وتعديل التشريعات وفقاً للأصول، وتقوم وزارة العدل بمراجعة الإطار التشريعي

لديوان الفتوى والتشريع، وتطوير الإطار التشريعي للرقابة على الجمعيات وتفقد السجون،

وتعديل مشروع قانون مركز الطب الشرعي، وتنظيم عمل المعمل الجنائي وإعداد نظام

داخلي له، بالإضافة إلى إعداد نظام للسجل العدلي.

2) ضمان محاكمة عادلة وسريعة

يُعتبر إحرار العدالة بطريقة فاعلة وفي وقت معقول الهدف الأساسي لكل نظام قضائي. وعليه، وبهدف تحسين إجراءات التقاضي لضمان محاكمة عادلة ورفع كفاءة المحاكم وإدارة القضايا، فقد تم التركيز على تطوير إدارة سير الدعوى، ورفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعاونهم، وتعزيز أنظمة المساءلة والمراقبة والتي تُعدُّ من الخصائص الجوهرية للإرتقاء بأسس العدالة على وجه الخصوص. أضف الى ذلك ضرورة العمل على الإرتقاء بمهنة المحاماة.

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف:

أ. تحقيق ضمانات أفضل للمحاكمة من خلال العمل على تطوير إدارة سير الدعوى، وذلك بعد إعداد دراسة إحصائية من واقع الملفات القضائية، وتحليل أسباب تراكم القضايا الحقوقية وملفات التحقيق الجزائية، وتبني الحلول الملائمة لتسريع الفصل في الدعوى. وكذلك، تصميم خطة عمل لتطوير الكادر والإجراءات في أقلام المحاكم لدعم خطة لإدارة سير الدعوى والتبليغات.

ب. إنشاء إدارة محاكم ومتابعة إدارة سير الدعوى.

ت. تطوير نظم التبليغات لدى المحاكم والنيابة العامة.

ث. إنشاء الشرطة القضائية.

ج. رفع كفاءة القضاة وأعضاء النيابة العامة وأعاونهم من خلال العمل على إنشاء المعهد القضائي، وتصميم البرامج المتعلقة بالتدريب الأساسي والمستمر، وتحفيز المشاركة في الدورات والندوات وورشات العمل المحلية والعالمية، وتفعيل وتطوير المكتب الفني في السلطة القضائية والنيابة العامة، إضافة إلى توفير مصادر المعلومات اللازمة.

ح. تعزيز أنظمة الرقابة والمساءلة من خلال مراجعة أنظمة التفتيش في القضاء والنيابة العامة وزيادة عدد المفتشين المؤهلين، إضافة إلى توفير أدوات الرقابة والتفتيش ووسائلها، وإصدار تقرير سنوي خاص بأنشطة التفتيش القضائي، وإنشاء وحدة إدارة الجودة في إدارة المحاكم.

خ. تحقيق الإرتقاء بمهنة المحاماة بالتوازي مع مقتضيات الخطة التطويرية لقطاع العدالة.

ثانياً: تقوية مؤسسات العدالة

يتطلب تعزيز أسس المساءلة والشفافية وتدعيم مؤسسة أركان العدالة العمل على ما يلي :

(1) دعم وتمكين مؤسسات العدالة،

(2) الحفاظ على حقوق المواطن وحرياته الأساسية.

(1) دعم وتمكين مؤسسات العدالة

يعتبر تفعيل وتطوير النظم الإدارية والمالية والفنية والمعلوماتية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية وتطوير قدراتها وتوفير القدر الكافي منها، وتعزيز أسس التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة والمؤسسات العاملة فيه، وكذلك توفير بيئة العمل الملائمة من حيث المباني والتجهيزات والمعدات والبرامج والحوسبة، من الموجبات الرئيسية لتطوير مؤسسات العدالة.

وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف وهي:

أ. دعم التخطيط الإستراتيجي مع ما يتطلبه ذلك من توفير أسس المراجعات الضرورية والدورية وتوفير البيانات وإجراء المسوحات اللازمة لتحديد وتقييم الإحتياجات التطويرية لقطاع العدالة. أضف إلى ذلك، فإن عملية تمكين القطاع في مجال التخطيط الإستراتيجي يقتضي العمل على تطوير ومراجعة دورية لخطط القطاع الإستراتيجية وإجراء التقييم الدوري لأدائها وآثارها أثناء التنفيذ، والعمل أيضاً على تطوير الخطط الإستراتيجية الخاصة لكل من السلطة القضائية ووزارة العدل والنيابة العامة وبما ينسجم مع الإطار الإستراتيجي الناظم للقطاع، وبما يحقق خطة إستراتيجية شاملة للقطاع. ويقتضي بلوغ هذا الهدف العمل على تمكين أطراف العدالة من إنشاء وتطوير وحدات خاصة بالتخطيط الإستراتيجي لديها، وذلك من أجل تدعيم التخطيط الإستراتيجي لقطاع العدالة على مستوياته المختلفة.

ب. تطوير النظم المالية والإدارية والفنية من خلال تنفيذ الدراسات اللازمة لتحديد إحتياجات التطوير وتحديث النظم المالية والإدارية لمؤسسات العدالة، ووضع خطط التطوير الضرورية متضمنة التوجيهات والإرشادات اللازمة للتنفيذ، بما فيها مراجعة الهيكليات والوصف الوظيفي، وتصميم نظم الأرشفة والتوثيق الضرورية، إضافةً إلى تحديد أسس ومعايير الجودة وتقييم الأداء الوظيفي.

ت. توفير الكوادر البشرية اللازمة وفقاً لدراسات تحدد الإحتياجات البشرية اللازمة في كل من مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل والنيابة العامة، ووفقاً للأسس المعتمدة في توفيرها.

ث. رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية للوظائف المساندة وفقاً لدراسة تحدد الإحتياجات التدريبية اللازمة في كل من مجلس القضاء الأعلى، ووزارة العدل، والنيابة العامة، وتصميم وتنفيذ برامج التدريب.

ج. حوسبة الإجراءات والنظم المالية والإدارية والربط الإلكتروني بين مؤسسات العدالة وإداراتها وتوفير البرامج المحوسبة اللازمة لذلك،

ح. توفير التجهيزات والمعدات الضرورية وذلك من خلال دراسة حالة المباني القائمة وإحتياجاتها ووضع خطط التوسعة والتحسين للمنشآت القائمة والمستغلة و/ أو إجراء إنشاءات جديدة وإستئجارها وتوفير التجهيزات والمعدات ووسائل النقل اللازمة.

2) حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

إنّ تحسين الخدمات المقدمة للجمهور، وتفعيل نظام الشكاوى والتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، وتفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، ومراجعة التشريعات المتعلقة بحقوق المواطن، وتوطيد روابط مؤسسات العدالة الرسمية مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام، سيتمكن المواطن من الحصول على المعلومات ويعزز بيئة الحقوق والحرريات الأساسية.

وقد وضعت مجموعة من النشاطات الضرورية لبلوغ الهدف السالف، وذلك على النحو التالي:

أ. تحسين الخدمات المقدمة للجمهور من خلال العمل على تطوير دوائر كتاب العدل في المحافظات، ودوائر التنفيذ الحقوقي والجزائي لدى المحاكم والنيابات العامة، وإنشاء السجل العدلي لتمكين المواطنين من الحصول على الوثائق اللازمة ببسر وسهولة. وكذلك إنشاء دوائر إستعلامات خاصة بالجمهور وتصميم نظام مؤتمت لمعالجة الشكاوى والبلاغات التي يتقدم بها المواطنون.

ب. تفعيل التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل وذلك من خلال وضع نظام خاص بالتفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لضمان بيئة مناسبة لتوقيف النساء والأحداث.

ت. تفعيل الوسائل البديلة لحلّ النزاعات، وذلك من خلال تحديث الإطار التشريعي للتحكيم وإصدار قانون الوساطة.

ث. توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام من خلال إنشاء وحدات إعلام وعلاقات عامة داخل مؤسسات العدالة وتطوير برامج التثقيف والتوعية الموجهة للجمهور.

على جميع أذرع السلطة التنفيذية، وبدعم من رئيس السلطة، العمل على تأمين الإحتياجات الضرورية والعاجلة من أجل النهوض بمؤسسات العدالة وتطويرها.

2008-2010 خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية

قطاع العدالة

الحكم الرشيد

الغاية

تقوية المؤسسات العامة

تعزيز وتمكين الأنظمة القانونية المدنية والجزائية

الأهداف

الرئيسية

نزاهة ومساءلة وشفافية

تعزيز المؤسسة

مرافق المحاكم وادارة القضايا

إستقلال وفاعلية القضاء

محاور
السياسات

حماية حقوق المواطن وحرياته الأساسية

دعم وتمكين مؤسسات العدالة

ضمان محاكمة عادلة

تنظيم وتطوير العلاقات

التكاملية بين مؤسسات العدالة

الأهداف
الاستراتيجية

(4)

(3)

(2)

(1)

- أ- تحسين الخدمات المقدمة للجمهور
- ب- تفعيل التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل
- ت- تفعيل الوسائل البديلة لحل النزاعات
- ث- توطيد الروابط مع المجتمع المدني ووسائل الاعلام وغيرهم

- أ- تعزيز التخطيط الاستراتيجي
- ب- تفعيل وتطوير النظم الادارية والمالية والفنية
- ت- توفير الكوادر البشرية اللازمة
- ث- رفع كفاءة وتطوير قدرات الكوادر البشرية
- ج- توفير المباني اللازمة
- ح- الحوسبة
- خ- توفير التجهيزات والمعدات

- أ- تطوير ادارة سير الدعوى
- ب- رفع كفاءة القضاة واعضاء النيابة واعوانهم
- ت- تعزيز انظمة المساءلة والرقابة
- ث- الإرتقاء بمهنة المحاماة

- أ- بلورة تفاهات بشأن الاختصاصات بين المؤسسات ذات العلاقة
- ب- اعداد وتطوير وتحديث التشريعات اللازمة (الخطة التشريعية)

الأهداف
الفرعية